وثائق

محاكم البدو الشرعية في فلسطين

(١) يبحث هذا النص الذي نقدمه في هذا العدد من « شؤون فلسطينية » وضع المؤسسات التشريعية التقليدية لدى بدو فلسطين ، وهي ، بطابعها الاصلي ، ذات اهمية كبيرة من اجل التعرف على بنى المجتمع الفلسطيني التقليدي ، وهذه المؤسسات ـ على العكس من محاكم الدولة التي تتجلى فيها ، عبر مفهوم العدالة ، علاقة الفرد بالسلطة المركزية ـ انما هي جملة اساسية للمعرفة ، لكونها نوعا من الانبثاق الداخلي النابع من تركيبة العشائر نفسها • وهي ، بالمعنى نفسه ، تتحلى بصفة اجماع كبيرة من العناصر المنضوية تحت هذا الشكل من العدالة • فهذا النوع من ممارسة العدالة ، والذي يلتمس الواقع من الداخل بمعنى ما ، اكثر فعالية واكثر قبولا • فبينما تكون سلطة الدولة القمعية هي التي تجعل القرارات نافذة ، نجد ، تقديرا ، ان قرارات قاضي العشيرة تنبع من شكل قبول محدد وارادي لدى اعضاء المجموعة او العشيرة • ويجب الا نخطيء في الفهم : فالقبول هنا ليس منبعه نوعا من « المواطنية البدائية » ، بل ناتج عن اقتناع الافراد بان هذه العدالة ، التي تسري منذ قرون ، على الارجح ، هي ميزة تخلق الانسجام داخل العشائر ، وهذا ما يجعلها مقبولة •

(٢) النص نفسه مكتوب بقلم تقني • فقد مارس الكاتب بنفسه ، ولمدة طويلة ، دور القاضي في هذه المحاكم • ولذا تكمن احدى اهم مواصفات هذا النص في دقته ، وفي شموليته ، طالما يتناول جميع نواحي المؤسسات التي اراد ان يعرفنا عليها •

(٣) من دون ان ندخل في التفاصيل التي يعرضها النص بطريقة بليغة ، واضحة ودقيقة ، يمكننا ان نشير الى بعض المسائل • فعلى الرغم من ان الانقسام العام بين القيسيين واليمنيين موجود في هذه المحاكم ، الا ان الانقسام ليس قاطعا ، فكانما ثمة اقرار بان العدالة والذات القبلية هي فوق المنازعات • ويمكننا معرفة قدرة هذا الجهاز على كسب الولاء قياسا الى الهوة في العلاقات القيسية ـ اليمنية • ويمكننا ايضا ، ملاحظة ان مهنة القضاء هي وراثية لدى اعضاء العائلات نفسها ، وهذا يعكس، بالتاكيد ، موقعا سلطويا ، ولكنه يعكس متطلبات تقنية ايضا : فهذه العدالة تقليديةوشفوية، ومن هنايجب توفير اطار محدد لنقله، وخاصةمن اجل جعله احترافا في العشيرة ، حيث النواة الاساسية هي الحمولة • وهنا نفهم بالطبع مبدأ ان تلعب